Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 220-242
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

Obstacles to the Total Non-Compliance of Libyan Commercial Banks' Financial Reports with the Requirements of International Accounting Standard (IAS) 1 from the Perspective of Faculty Members and Auditors in Libya: A Field Study

Yassir Masaod Abdulkarim Mohammed *
Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.
*Email: yassir.mohammed@uob.edu.ly

معوقات عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم1 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمراجعين في ليبيا: دراسة ميدانية

ياسر مسعود عبدالكريم محمد *
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

Received: 12-03-2026	**Accepted:** 16-05-2026	**Published**: 24-05-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study aims to identify the main obstacles that hinder the full implementation of International Accounting Standard (IAS) 1 in Libyan commercial banks. To achieve the study's objective, the descriptive-analytical approach was adopted. A questionnaire was designed as the primary data collection tool and distributed to a population consisting of faculty members and external auditors registered with the Central Bank of Libya. Both descriptive and inferential statistical methods were employed to analyze the collected data.

The findings revealed that the financial reports of Libyan commercial banks face several obstacles that impede full compliance with IAS 1 requirements. These obstacles are related to accounting education, the regulation of the accounting profession, as well as the economic and political environment. The study further confirmed that non-compliance is mainly associated with insufficient specialized accounting training, inadequate regulatory and legal frameworks, and the effects of economic and political instability.

Based on these findings, the study recommends providing intensive training programs for accountants, updating local legislation to align with international accounting standards, strengthening regulatory oversight to ensure compliance with IAS 1, and enhancing the role of universities in teaching and promoting International Accounting Standards.

Keywords: International Accounting Standard (IAS) 1 Requirements, Financial Reports, Libyan Commercial Banks.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه عملية التطبيق الكلي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) في المصارف التجارية الليبية ، وتحقيقا لهدف الدراسة ، فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع أعضاء هيئة التدريس والمراجعين الخارجيين المقيدين بمصرف ليبيا المركزي ، وقد تم استخدام كل من أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات ، ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية تعاني من معوقات متعددة تعيق الامتثال الكامل للمعيار الدولي رقم (1)، وتشمل هذه المعوقات جوانب تتعلق بالتعليم المحاسبي، وتنظيم مهنة المحاسبة، والوضع الاقتصادي، والوضع السياسي، كما أكدت الدراسة أن عدم التوافق يرتبط بشكل أساسي بنقص التدريب المحاسبي المتخصص، وعدم كفاية القوانين المنظمة، إضافةً إلى تأثيرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

أوصت الدراسة بضرورة توفير دورات تدريبية مكثفة للمحاسبين، وتحديث التشريعات المحلية لتتوافق مع المعايير الدولية، وفرض رقابة أكثر صرامة من قبل الجهات التنظيمية لضمان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، إلى جانب تعزيز دور الجامعات في تدريس المعايير الدولية للمحاسبة.

الكلمات المفتاحية: متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، التقارير المالية، المصارف التجارية الليبية.

1. المقدمة:

تهدف المحاسبة إلى تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية من مديرين، ومستثمرين، وممولين ومؤسسات الدولة المختلفة، وحتى يمكن الاستفادة من هذه المعلومات يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها ضمن التقارير المالية معدة على أساس مهني سليم وفق مبادئ محاسبية سليمة ومتعارف عليها، وأن تتصف هذه المعلومات بالخصائص الرئيسة الواجب توافرها فيها مثل الموضوعية والتوقيت والشمول، والملائمة، والمصداقية والإفصاح الكافي. (الديباني ،2013).

تهدف القوائم المالية - كمخرجات للنظام المحاسبي - لتزويد مستخدميها بمعلومات تساعدهم في اتخاذ أفضل القرارات المتاحة، ولكي تفيء القوائم باحتياجات مستخدميها لابد من إعدادها وفقا لمعايير محاسبية تلقى قبولاً عاماً بين معدي ومستخدمي تلك القوائم، وتعمل المعايير المحاسبية على الحد من المخاطر المرتبطة بالتحيز أو الخطأ في تفسير المعلومات المحاسبية التي عادة ما تنجم عن التباين في أسس القياس والعرض والإفصاح المتبعة، واستجابة لذلك فقد أصدرت أغلب الدول معاييرها الوطنية، كما أن الكثير من تلك الدول تبنت لاحقاً المعايير الدولية في مجال المحاسبة التي تسهم في زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة على المستوى الدولي ويحتل المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) " عرض القوائم المالية " مكانة بارزة ضمن معايير المحاسبة الدولية، والذي يهدف أساساً لضمان قابلية مقارنة القوائم المالية، ويتناول الإفصاح عن السياسات المحاسبية، كما يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم والإرشادات الخاصة بتبويبها، فضلاً عن الحد الأدنى من التفاصيل الواجب الإفصاح عنها.(أندية وحسين ، 2014).

وكما هو الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمصارف يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للمصرف، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهما أفضل عن خصائص عمليات المصارف، حتى وإن كانت هذه المصارف خاضعة لإشراف السلطات النقدية التي تحصل على كافة المعلومات غير المتوافرة بصورة دائمة للجميع. (زيود، وآخرون، 2006).

2.1 الدراسات السابقة:

دراسة (المغربي وزاقوب ،2024) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية المصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي باستخدام استراتيجية التحليل الارشيفي المعتمدة على تحليل المحتوى، و توصلت الدراسة الى أن التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة تتوافق توافقاً جزئياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من حيث العرض الشكلي للقوائم المالية الأساسية وبعض الإيضاحات المرفقة لها دون الالتزام بمضمون القوائم الأساسية لها وفق متطلبات المعيار، وبناء على هذه النتائج، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة رفع كفاءة موظفي المصارف التجارية من خلال توفير دورات تدريبية لكيفية تطبيق المعايير الدولية الإعداد التقارير المالية، كما توصي الدراسة بضرورة تحديث الفقرات المتعلقة بالإفصاح بدليل الحوكمة المصرفي الليبي بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

دراسة (مهلهل، وآخرين، 2017)هدفت إلى التعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بالمعايير الدولية للمحاسبة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية والقواعد الإفصاح عنها، وأثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها، وتوصلت الدراسة إلى وجود التزام بدرجة مقبولة نسبيا من قبل معدي القوائم المالية في المصارف بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عند إعداد القوائم المالية، كما أوصت بحث ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية على إصدار التعليمات الخاصة بالزام المؤسسات كافة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتفعيل دور نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين، وإعادة النظر في المناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (أنديه وحسين 2014)، إلى التعرف على مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق المال الليبي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وتوصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق المال الليبي لا تتوافق من حيث العرض والإفصاح مع متطلبات المعيار، كما أنها لا تعرض معلومات سردية مقارنة بالقوائم المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار، وأوصت الدراسة المصارف التجارية الليبية باعتماد أسلوب عرض موحد لمستخدمي القوائم كافة مع تطويره وصولاً للتوافق مع متطلبات المعيار كما أوصت أنه يمكن المصرف ليبيا المركزي، أن يلعب دوراً رئيساً في تطوير أسلوب إعداد وعرض القوائم المالية للمصارف التجارية وصولاً لتوافقها مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

دراسة (عبد اللطيف، 2014)، والتي هدفت إلى التعرف على القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن معايير الإفصاح عن المعلومات المالية تعد أكثر المعايير صعوبة في التطبيق، وأن النظام المحاسبي المالي الجديد حسن من مخرجات النظام المحاسبي بعد تبني البنوك التجارية الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية، أن مستوى معرفة أفراد العينة على المعايير المحاسبية الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يؤدي إلى إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة إلزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

سلطت دراسة (الزمار، 2015)، الضوء على التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، من خلال تصميم قائمة للتحقق من مدى التزام المصارف الإسلامية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) خلال السنوات المالية (2012) 2013-2014) وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم (1) لحد كبير، ولكنها لا تلتزم ببعض البنود المهمة بتلك المتطلبات مثل الإفصاح عن الارتباطات المالية غير المنفذة حتى تاريخ التقرير المالي، وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بضرورة الالتزام بجميع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم1

دراسة الحصادي، (2008) هدفت الى التعرف على التحديات التي تواجه تنفيذ معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ، والتعرف فيما إذا كان المحاسبون الليبيون يتوافر لديهم التأهيل العلمي والعملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من عدمه وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أغلب المحاسبين الليبيين لا يتوافر لديهم التأهيل العلمي والعملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأيضاً ضعف مناهج تعليم المحاسبة وعدم تضمنها معايير المحاسبة الدولية، كما أن معظم الشركات المدرجة تعد بياناتها المالية مع مراعاة القوانين القائمة واللوائح المالية، مثل قانون الضرائب والقانون التجاري الليبي، قبل مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً التي تلتزم بها، كما أوصت الدراسة بضرورة دمج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مناهج التعليم المحاسبي وتعديل القوانين المحلية لتسهيل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3.1 مشكلة الدارسة:

احتلت خاصية القابلية للمقارنة مكانة بارزة ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تضمنتها الأطر المفاهيمية للمحاسبة المالية، فإفتقار القوائم المالية لهذه الخاصية يجعلها غير مفيدة لمتخذي القرارات، بل قد تقود إلى قرارات مضللة، وقد أسهمت المعايير المحاسبية في خفض حجم هذه الإشكالية إلى حد كبير لاسيما على المستوى الوطني، ويسهم المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في زيادة تلك القابلية بين القوائم المالية لشركات الدول التي تتبنى المعايير الدولية.

ومن ناحية أخرى توجد تحديات عدة تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، حيث إن معظم الشركات المدرجة في سوق المال الليبي تعد بياناتها المالية وفق القوانين واللوائح المالية، مثل قانون الضرائب وقانون النشاط التجاري الليبي، وليس وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً التي يجب الالتزام بها (Faraj & El-Firjani 2014).

بالإضافة لذلك فإن إعداد القوائم المالية وفق المتطلبات معايير المحاسبة الدولية بشكل عام، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) بشكل خاص يعد من متطلبات سوق الأوراق المالية الليبي الذي ألزم الشركات المدرجة في السوق، بإتباع المعايير المحاسبية الدولية، والتي منها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بإعداد وعرض القوائم المالية (الدبياني، 2013).

وعليه فإن مشكلة البحث يمكن صياغتها فالسؤال التالي:

ماهي المعوقات لعدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه عملية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في المصارف التجارية الليبية، ويمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

1. دراسة المعايير المحاسبية الدولية وأهميتها في عرض القوائم المالية.
2. تحديد المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
3. اقتراح الحلول والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تسهيل تطبيق المعيار وتحقيق التوافق الكامل في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية.

5.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور البارز لمعايير المحاسبة الدولية في تحسين أساليب القياس والإفصاح المحاسبي، بما يعزز قيمة المعلومات المحاسبية ويؤثر إيجابيًا على أداء القطاع المصرفي في

ليبيا، كما تبرز أهمية الدراسة في إثراء المكتبة العلمية بالمزيد من الأبحاث حول دور معايير المحاسبة الدولية في تقليل التباينات الداخلية في طرق القياس وإعداد القوائم المالية والإفصاح المحاسبي وتزداد أهمية الموضوع في حال سعي ليبيا مجددًا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مما يتطلب الالتزام بتطبيق معايير محاسبية موحدة ومتوافقة مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى ذلك تستمد الدراسة قيمتها من النتائج والتوصيات المتوقعة التي قد تسهم في إبراز أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للحد من التباينات المحاسبية، وبالتالي التقليل من الممارسات السلبية مثل إدارة الأرباح.

6.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة حددت مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وبلورت في أربع مجالات صيغت عليها فرضيات الدراسة فكانت على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

توجد معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

الفرضية الثانية:

توجد معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

الفرضية الثالثة:

توجد معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

الفرضية الرابعة:

توجد معوقات تتعلق بالوضع السياسي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

7.1منهجية الدراسة:

وتحقيقا لأهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتفق مع طبيعة المشكلة وأهدافها بقصد جمع المعلومات والحقائق الراهنة التي لا تتوفر عنها المعرفة الكافية بقصد تفسيرها والتعرف على الظاهرة المدروسة، في ضوء أهداف الدراسة وفروضها وأسلوب القياس ونوع العينة المستخدمة في الدراسة من ناحية، وأغراض التحليل واختبار الفروض من ناحية أخرى.

8.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، بالإضافة إلى المراجعين الخارجيين الذين سبق لهم مراجعة حسابات المصارف أو تقديم الخدمات الاستشارية لهم والمسجلين بمصرف ليبيا المركزي.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

1.2مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي

في أدبيات المحاسبة تعددت التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي حيث كل منها يعكس وجهة نظر متباينة وتبعاً للغرض والفئة المستفيدة منه فمثلا: عرف على كونه يقدم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين

في أن واحد (حنان، 2001: 289) ،كما عرف الإفصاح على أنه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصلحة حالية أو مستقبلية بها وهذا يعين أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل. (أبو زيد، 2005:577).

وغرف أيضا مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقصورا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية فعلية أو تقديرية ولها تأثيرات ملحوظة على متخذي القرار. (أبو المكارم، 2012 :69).

كما عرف على أنه يمثل الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية لتوصيل النتائج نشاط المنشأة للأطراف المختلفة داخل المنشأة وخارجها، وقد عنيت معايير المحاسبة الدولية بتحديد طبيعة المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وكميتها وأسلوب عرضها وغيرها من الضوابط الأزمة لجعل الإفصاح المحاسبي ملائماً لحاجات المستفيدين من التقارير المالية. (عبد القادر، 2013 :69).

بينما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الإفصاح بأنه " إعلان الوحدة الاقتصادية عن جميع المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها، وأثرها المالية والبيئية والاقتصادية التي تعمل فيها. (سليمان وآخرون، 2022 :13)

2.2أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي، وذلك حسب كمية المعلومات المفصح عنها أو حسب درجة الإلزام، نوجزها فيما يلي:

أ - الإفصاح الكامل أو الشامل: ويقصد به أن تحتوي القوائم المالية وملحقاتها الأساسية على كافة المعلومات والتفاصيل دون تمييز بين المعلومات الجوهرية عن غيرها من المعلومات بهدف عدم إخفاء أي معلومة قد تؤثر في اتخاذ القرار وعادة ما يكون هذا النوع من الإفصاح مكلف ويستغرق جهد ووقت. (شاهين ،2010).

ب - الإفصاح العادل: يعني تقديم المعلومات التي تلبي احتياجات جميع المستخدمين، مع مراعاة عنصر توقيت الإفصاح، بحيث يحصل جميع المستخدمين على المعلومات في نفس الوقت دون تمييز أي فئة على الأخرى. (سارة ومباركة، 2022).

ج - الإفصاح الكافي: يعني الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات التي يجب تضمينها في التقرير المالي. ومع ذلك، قد يُنتقد هذا النوع من الإفصاح لأنه قد يغفل بعض المعلومات التي قد تؤثر على قرارات بعض المستخدمين. (إلهام وآخرون، 2022).

د - الإفصاح الملائم: يشير إلى ضرورة أن تكون المعلومات المقدمة في التقرير المالي متوافقة مع احتياجات المستخدمين، مع مراعاة ظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، كما يجب أن تكون هذه المعلومات ذات قيمة ومنفعة للمستخدمين. (صورية، 2017)

هـ - الإفصاح الوقائي: يُقصد بالإفصاح الوقائي أن تكون التقارير المالية المقدمة للمستخدمين دقيقة وغير مضللة، بهدف حماية المستثمرين ذوي القدرات المحدودة على استخدام المعلومات، يركز هذا النوع من الإفصاح على توفير معلومات إضافية تفوق البيانات الأساسية، مما يساعد في تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن السياسات المحاسبية المتبعة، التغيرات في هذه السياسات، التعديلات في التطبيقات المحاسبية، وكذلك تصحيح الأخطاء في القوائم المالية. (كبلان، 2020).

و- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي: ويقصد به الإفصاح عن المعلومات المناسبة والمتعلقة باتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية كالفصل بين العناصر المالية وغير المالية في القوائم المالية ومصادر التمويل وربحية السهم الواحد وخطط الإدارة والأهداف المستقبلية، ويفترض هذا النوع من الإفصاح أن المستثمر ذو دراية واطلاع، ويمتلك القدرة على التحليل والمقارنات وإجراء التنبؤات. (سليمان وآخرون، 2022).

ر - الإفصاح القانوني الإلزامي: وهو ذلك النوع من الإفصاح الذي تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية ونصوص القوانين والتشريعات المحلية في الدولة بهدف تقديم القدر الكافي من المعلومات المالية الفرض خدمة متخذي القرارات على أن تشمل السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب تغييرها وتعديل أخطاء السنوات السابقة، تغيير الشكل القانوني للمؤسسة، والإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وبعد الإفصاح الإلزامي مطلب رئيس من قبل الأسواق المالية والتي تنص عليها القوانين والهيئات التنظيمية المختلفة المنظمة للمهنة. (أحمد،2022).

ح- الإفصاح الاختياري بعد الإفصاح الاختياري مكملا للإفصاح الإجباري، فقد وجد لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات والتي لم يتم توفيرها بشكل كاف وفق الإفصاح الإلزامي، حيث يقدم معلومات إضافية تزيد عن الحد الأدنى للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقا للقوانين المنظمة العمل الشركات والتي تلبي احتياجات المستخدمين، ويشمل الإفصاح الاختياري المعلومات الذي يتم الإفصاح عنها في البيانات والتقارير السنوية المنظمة مثل القوائم المالية واستراتيجيات الإدارة والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال التواصل الإخباري مع المساهمين مثل البيانات الصحفية وما يقوم بتقديمه المحللون الماليون وغيرها من التقارير التي تقدمه الشركات يزيد عن الحد الأدنى للمعلومات الواردة في التقارير الإلزامية. (أحمد، 2022).

2.3 أدوات أو أساليب الإفصاح

لتحقيق الإفصاح المناسب، توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها. بشكل عام، يتم عادة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وبيان تأثير الأحداث الاقتصادية ضمن التقارير المالية الأساسية، في العادة يتم الإفصاح عن المعلومات الإضافية أو التفاصيل الأخرى إما من خلال الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، أو في جداول مكملة تضاف إليها، فيما يلي بعض الأساليب العامة التي تحظى بقبول واسع بين المحاسبين:

1 - إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن الجزء المهم من الإفصاح المحاسبي، يتمثل في إظهار المعلومات المهمة والملائمة في صلب القوائم المالية وترتيب مكونتها وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، فالطريقة في عرض بنود القوائم المالية لها دور مهم ويساعد مستخدم القوائم المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية، وأيضا لتسهل قراءتها وفهمها ومقارنتها واستخلاص المعلومات المهمة منها. (لبني،2019)

2 -استخدام المصطلحات وشرحها المفصل: من الأمور المهمة في عملية الإفصاح يجب توضيح معنى المصطلحات الواردة في متن القوائم المالية بهدف إعطاء القارئ فهم أفضل لمعانيها وإزالة الغموض عنها، فبعض الشركات تحرص على إطلاع مستخدمي قوائمها المالية بمعجم للمصطلحات والتعبيرات المستخدمة في القوائم المالية في شكل ملحق يرفق مع القوائم المالية. (أبو **زيد** ،2019)

3- الملاحظات الهامشية: تُستخدم الملاحظات الهامشية لتفسير وتوضيح بعض البنود الواردة في القوائم المالية الأساسية، أو لإضافة معلومات أقل أهمية تتعلق بعناصر هذه القوائم، قد تكون هذه المعلومات إما كمية أو وصفية، وتقدم تفاصيل إضافية، ومن المهم تجنب التكرار في الشرح والحد من الإفراط في استخدامها، حيث قد يؤدي ذلك إلى تجاهلها من قبل المستخدمين، ويمكن استخدام الملاحظات الهامشية للإفصاح عن معلومات مثل: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة. (أبو زيده، 2019).

4 - الملاحق: تُستخدم الملاحق كوسيلة لعرض معلومات إضافية وتفاصيل يصعب تضمينها في صلب القوائم المالية ولا يمكن تغطيتها بالملاحظات الهامشية، تتكون الملاحق من قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأساسية، مثل قائمة الأصول الثابتة وطرق الاستهلاك، قائمة المخزون السلعي، وقائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها. (رينوبة، 2021).

5 - معلومات بين الأقواس: تُستخدم الأقواس لتوضيح بعض البنود والمعلومات الواردة في متن القوائم المالية التي قد يكون من الصعب فهمها فقط من خلال العناوين، خاصة من قبل الأشخاص غير المتخصصين في المحاسبة، يتم عرض هذه التوضيحات بين الأقواس، مثل طريقة تقييم بند معين أو الأسلوب المستخدم للوصول إلى الرقم الظاهر في القوائم المالية أو غيرها من الملاحظات التوضيحية. (أبو زيد، 2019).

6 - تقرير مراجع الحسابات : بعد أيضاً تقرير المراجع الخارجي من المعلومات المهمة الأخرى التي عادة لا تحظى بأهمية عند مستخدمي القوائم المالية قياساً بالقوائم المالية سالفة الذكر، حيث يتم في هذا التقرير إظهار المعلومات التي تتعلق برأي المراجع بخصوص مراجعة القوائم وإبداء رأيه الفني المحايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وأنها أعدت وفق معايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وتمت مراجعتها وفق معايير المراجعة الدولية، بهدف تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة. (سارة ومباركة، 2022)

7 - الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية المنشورة أهمية كبيرة، لذلك تأخذ الشركات المساهمة بعض الاعتبارات عند عرضها مثل التغير في الطرق والإجراءات المحاسبية، والالتزامات المحتملة، والأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية. (العكر، 2010).

2.4 مفهوم العرض العادل للبيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

يعني العرض العادل للبيانات المالية تقديم القوائم المالية بما يعكس جميع المعلومات المهمة التي تهم الفئات الخارجية، والتي لا تجد مصدرًا آخر للحصول على هذه المعلومات، يجب أن تعكس قائمة المركز المالي الوضع المالي الحقيقي للمنشأة، في حين تظهر قائمة الدخل أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح، كما ينبغي أن تعكس قائمة التدفقات النقدية قدرة المنشأة على توليد النقد من أنشطتها المختلفة، ولضمان عدالة العرض في هذه القوائم، يجب على المنشأة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. (عاشور، 2008).

2.5 أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في المصارف

يرى زبود وآخرون (2006) أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في المصارف التجارية يعد أمرًا بالغ الأهمية، حيث يساهم في تجنب أي قصور في الأنظمة المحاسبية المتبعة ويحافظ على التمثيل الصادق للبيانات المالية ويؤدي الالتزام بهذه المعايير إلى تعزيز قيمة المعلومات المفصح عنها، وبالتالي فإن تبني المصارف لهذه المعايير يعد ضروريًا لتوفير معلومات تساعد متخذي القرارات في مختلف المجالات على فهم المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله، بالإضافة إلى تقديم تصور أكثر دقة لطبيعة العمليات المصرفية وخصائصها.

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتطلب إشرافًا ومتابعة مستمرة، وتختلف درجة الإشراف الحكومي على القطاع المصرفي من دولة إلى أخرى، وهذا الاختلاف ينعكس بالطبع على أساليب الإفصاح التي تتبعها المصارف لعرض مراكزها المالية ونتائج أعمالها لذا قامت المنظمات المهنية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع قواعد وإجراءات تهدف إلى تنظيم وتوحيد الإفصاح في القوائم المالية للمصارف.

2.6 معوقات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية

1- المحاسبة بوصفها نظاماً اجتماعيا حيث تعد المحاسبة نظامًا اجتماعيًا يعكس احتياجات البيئة التي تعمل فيها وتُرتبط أهداف أي نظام محاسبي بتلبية احتياجات تلك البيئة، مما يجعل الاختلاف في الأنظمة المحاسبية أمرًا طبيعيًا ومتوقعًا نظرًا لاختلاف الأهداف المرجوة من هذه الأنظمة.

2 - توجد بعض السياسات المحاسبية التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية تتماشى مع أنظمة الدولة الداخلية وسياستها الاقتصادية، وهذه السياسات قد تشكل عائقًا أمام الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، حيث إن تلك المعايير تعتبر نظامًا محاسبيًا موحدًا على المستوى الدولي.

3 - تعد قوانين الضرائب إحدى العوائق التي تواجه الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، إذ تختلف قوانين الضرائب بين الدول، من المنطقي إذن أن تكون هناك اختلافات في المبادئ والممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي.
4 - يمثل التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة أحد العوائق الرئيسية أمام الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يرجع ذلك إلى تفاوت احتياجات هذه الدول من المعلومات المحاسبية.
5 - من أكبر العوائق التي تحول دون الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية هو غياب الإلزام بتطبيقها، بالإضافة إلى غياب الإشراف على تطبيق هذه المعايير من قبل المنظمات الحكومية أو غير الحكومية المعنية، مثل الهيئة المشرفة على بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة. (أبو زيده، 2019).

2.7 معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يتضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل في سنة 2007 على (140) فقرة، حيث خصصت الفقرات من (1) إلى (46) لمناقشة القضايا العامة مثل الهدف والنطاق، وعرض القوائم المالية، والتعريفات، والمعلومات المقارنة، والاستمرارية، وأساليب إعداد القوائم المالية أما الفقرات من (47) إلى (138) فقد تناولت هيكل ومحتوى القوائم المالية، بينما خصصت الفقرة (139) لتحديد تاريخ بدء سريان تطبيق المعيار، في حين تناولت الفقرة (140) سحب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 2003 بمجرد بدء سريان التعديل الحالي (أندية وحسين، 2014).

يحل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بعرض البيانات المالية محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) الذي يتعلق بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، وكذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (13) الذي يتناول عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لأول مرة في عام 1975 تحت مسمى "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، وفي عام 1997 تم تعديل المعيار بشكل جذري تحت الاسم الجديد "عرض القوائم المالية"، ليحل بذلك محل المعيارين السابقين ،بعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وتشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، تم تعديل المعيار في عام 2003 ليصبح ساري المفعول ابتداءً من عام 2005، ثم أُجري عليه تعديل آخر في عام 2005 ليبدأ تطبيقه في عام 2007، وأُجري تعديل آخر على المعيار في عام 2007 ليُطبق ابتداءً من عام 2009، كما شجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على التطبيق المبكر له (صحراوي، 2020).

1 هدف المعيار: يهدف معيار المحاسبة الدولي الأول عرض البيانات المالية " إلى وصف أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، بهدف مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر فترات مالية متتالية، وكذلك مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى المشابهة في نفس القطاع وتحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة لها، أما فيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن أحداث ومعاملات محددة، فقد تم تركها للمعايير الأخرى ذات العلاقة IAS (1) المعدل في 2007: الفقرة (1).

2 النطاق: تسري متطلبات هذا المعيار بشكل عام على القوائم المالية السنوية ذات الغرض العام الشركات الهادفة للربح بما في ذلك الشركات التي تعرض قوائم مالية موحدة وفق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (10) IFRS أو الشركات التي تعرض القوائم المالية منفصلة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 27 IAS AS المعدل في 2007 الفقرة (2-6)، وبالتالي فإن نطاق المعيار يشمل القوائم المالية موضوع الدراسة الحالية ويستخدم المصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في هذا المعيار ليشمل المعايير والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (ASB)، ويتكون من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)، وتفسيرات اللجنتين، حيث يحدد التزام الشركات من عدمه إذا كانت القوائمها المالية معدة وفق المعايير الدولية الإعداد التقارير المالية (IFRSS) فقط، وفي حال الالتزام بكافة متطلبات تلك المعايير يجب أن تضع الشركات نص صريح على ذلك في

الإيضاحات (1) IAS المعدل في 2007 فقرة (16). كما تنطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) فقط على البيانات الوردة في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها حيث لا يعد من نطاقها التحرير مجلس الإدارة والتقارير المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث من المهم أن يفهم المستخدمون هذه الحقيقة (IAS1 المعدل في 2007: الفقرة 50).

3 ـ المجموعة الكاملة من القوائم المالية: يتطلب المعيار أن تعرض القوائم المالية بعدالة المعلومات الخاصة (1) بقائمة المركز المالي و (2) قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر و(3) قائمة التدفقات النقدية و (4) قائمة التغيرات في حقوق الملكية للمنشأة (5) الإيضاحات على أن تشمل على السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات الأخرى التوضيحية (6) معلومات المقارنة الخاصة بالسنوات السابقة (7) قائمة إضافية متى تطلب الأمر إعدادها، كما يسمح المعيار استخدام عناوين أخرى لهذه القوائم. (IAS1 المعدل في 2007: الفقرة (10).

ثالثا: الدراسة الميدانية:

تصميم أداة جمع البيانات:

تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، وقد صممت الاستمارة للفئات المستهدفة وهم أعضاء هيئة التدريس وكذلك المراجعين الخارجيين والذين لهم علاقة بمراجعة هذه المصارف.

قد اعتمدت الدراسة على مقياس (ليكرت Likert) المتدرج ذي الخمس نقاط أي اشتمل كل بند من البنود موضوع القياس على خمسة بدائل بحيث يختار المستقصي منه إحداها، والتي تعبر عن الواقع الذي يراه في المصارف التجارية الليبية حسب وجهة نظره من بين الإجابات البديلة المتاحة في مقياس ليكرت، ويوضح الجدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في توزيع إجابات المشاركين.

جدول (1): توزيع إجابات المشاركين وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي.

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

ثبات وصدق أداة الدراسة:

تم قياس درجة الصدق الذاتي أو الإحصائي باستخدام البرنامج الاحصائي فمن الصفات الأساسية التي يجب أن تكون موجودة في أداة جمع البيانات عند كتابة البحث العلمي، هي الثبات RELIABILITY وتوفّر هذه الخاصية إمكانية الحصول على نتائج صحيحة ومعتمدة إذا تم استخدامها في البحث العلمي، ويعرف الثبات على أنه قدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه في فترات زمنية متفاوتة، وللتحقق من درجة ثبات مقياس الدراسة، فقد تم استخدام معادلة كروبناخ ألفا Cronbach alpha:

جدول (2): نتائج اختبار الثبات (Cronbach's Alpha) لأداة الدراسة.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.838	24

معامل الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل كرونباخ الفا (0.9154)

بناء على نتائج معاملي الثبات والصدق للدراسة، فأن يمكن القيام بتوزيع استمارة الاستبانة على وحدة التحليل لغرض القيام بالدراسة الرئيسية، وذلك لعدم وجود أي مشاكل باستمارة الاستبانة.

اختبار اعتدالية البيانات:

جدول (3): نتائج اختبار اعتدالية البيانات (Tests of Normality).

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور العام	.109	100	.006	.949	100	.001
a. Lilliefors Significance Correction						

بما أن قيمة الاحتمالية Sig هي (0.006) أقل من 5 % فهذا يعني إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. لذلك سوف يتم استخدام الطرق اللامعلمية في اختبار الفرضيات.

البيانات العامة لعينة الدراسة:

نظراً لأهمية خصائص مفردات الدراسة كالمتغيرات الديموغرافية والوظيفية، فقد تم استخراج جداول التوزيعات التكرارية والمئوية لخصائص مفردات العينة المتمثلة في التخصص والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والوظيفة للمبحوثين.

توزيع المبحوثين علي حسب التخصص:

جدول (4): توزيع المبحوثين حسب التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	81	81.0
تمويل	14	14.0
إدارة	5	5.0
إقتصاد	0	0
اخري	0	0
المجموع	100	100.0

توزيع المبحوثين حسب المؤهل:

جدول (5): توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراة	22	22.0
ماجستير	78	78.0
بكالوريوس	0	0
ليسانس	0	0
المجموع	100	100.0

توزيع المبحوثين بحسب سنوات الخبرة:

جدول (6): توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	9.0
5 – 10 سنوات	42	42.0
أكثر من 10 سنوات	49	49.0
المجموع	100	100.0

توزيع المبحوثين حسب الوظيفة :

جدول (7): توزيع المبحوثين حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مراجع حسابات	34	34.0
عضو هيئة تدريس	66	66.0
المجموع	100	100.0

عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة:

المحور الاول: معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي

جدول (8): نتائج المحور الأول – معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي.

العبارة	درجة الموافقة										الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %			
أن التعليم المحاسبي في ليبيا لا يدعم بشكل كافٍ تطبيق معايير المحاسبة الدولية	32	32.0	55	55.0	9	9.0	4	4.0	0	0	4.15	0.744	4
لا توجد دورات تدريبية كافية للمحاسبين في المصارف التجارية الليبية بخصوص تطبيق معايير المحاسبة الدولية؟	30	30.0	56	56.0	11	11.0	3	3.0	0	0	4.13	0.720	5
هناك نقصٌ في الكفاءات المحاسبية المتخصصة في المصارف الليبية	23	23.0	49	49.0	20	20.0	8	8.0	0	0	3.87	0.861	6

أن المناهج الدراسية في كليات الاقتصاد لا تدعم تطبيق معايير المحاسبة الدولية	38	38.0	52	52.0	9	9.0	1	1.0	0	0	4.27	0.664	3
أن المؤسسات التعليمية في ليبيا لا تواكب آخر التطورات في مجال المحاسبة الدولية	44	44.0	45	45.0	11	11.0	0	0	0	0	4.33	0.667	1
هناك فجوة بين المعرفة المحاسبية المكتسبة في المؤسسات التعليمية والمهارات المطلوبة في المصارف التجارية الليبية.	40	40.0	54	54.0	1	1.0	5	5.0	0	0	4.29	0.729	2

التعليـــق:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، يتبين أن الوسط المرجح للإجابات على فقرات محور الاول يتراوح بين (3.87-4.33)، وأن كل النتائج كانت إيجابية.

ويتبين من الجدول أن العبارات التي تقيس محور معوقات التعليم المحاسبي قد جاءت بالترتيب التنازلي التالي:

- جاءت الفقرة "ان المؤسسات التعليمية في ليبيا تواكب أخر التطورات في مجال المحاسبة الدولية "في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح قيمته (4.33).
- وجاءت الفقرة "هناك فجوة بين المعرفة المحاسبية المكتسبة في المؤسسات التعليمية والمهارات المطلوبة في المصارف التجارية الليبية "في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح قيمته (4.29).
- كما كانت الفقرة " أن المناهج الدراسية في كليات الاقتصاد تدعم تطبيق معايير المحاسبة الدولية " في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح قيمته (4.27).
- وكانت الفقرة " أن التعليم المحاسبي في ليبيا يدعم بشكل كافٍ تطبيق معايير المحاسبة الدولية " في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح قيمته (4.15).
- وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة " توجد دورات تدريبية كافية للمحاسبين في المصارف التجارية الليبية بخصوص تطبيق معايير المحاسبة الدولية "بمتوسط مرجح قيمته (4.13).
- وجاءت الفقرة " هناك نقصً في الكفاءات المحاسبية المتخصصة في المصارف الليبية " في المرتبة الاخيرة بمتوسط مرجح قيمته (3.87).

المحور الثاني: معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة.

جدول (9): نتائج المحور الثاني – معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة.

العبارة	درجة الموافقة										الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %			
لا توجد قوانين وتشريعات محاسبية محلية تدعم تنفيذ معايير المحاسبة الدولية في المصارف الليبية	33	33.0	48	48.0	14	14.0	5	5.0	0	0	4.09	0.818	6
أن الجهات التنظيمية في ليبيا لا تراقب بشكل كافٍ تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف	35	35.0	53	53.0	12	12.0	0	0	0	0	4.23	0.649	4
لا هناك تعاون كافٍ بين المصارف الليبية والهيئات المهنية في مجال المحاسبة لضمان تطبيق المعايير الدولية	34	34.0	51	51.0	12	12.0	3	3.0	0	0	4.16	0.748	5
أن المحاسبين في ليبيا يواجهون تحديات في التزامهم بالمعايير المهنية بسبب غياب التنظيم الكافي	39	39.0	51	51.0	8	8.0	2	2.0	0	0	4.27	0.694	3
لا يوجد توافقٌ بين التشريعات الليبية والممارسات الدولية في مجال المحاسبة والتدقيق	39	39.0	49	49.0	12	12.0	0	0	0	0	4.27	0.664	2
لا يتم تنظيم عمل المحاسبين في ليبيا بشكل كافٍ من قبل الجهات الحكومية أو الهيئات التنظيمية المعترف بها دوليًا	38	38.0	52	52.0	9	9.0	1	1.0	0	0	4.27	0.661	1

التعليـــق:

- من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، يتبين أن الوسط المرجح للإجابات على فقرات محور الثاني يتراوح بين (4.27-4.09)، وأن كل النتائج كانت إيجابية.

- ويتبين من الجدول أن العبارات التي تقيس محور معوقات تنظيم مهنة المحاسبة قد جاءت بالترتيب التنازلي التالي:
- جاءت الفقرة " يتم تنظيم عمل المحاسبين في ليبيا بشكل كافٍ من قبل الجهات الحكومية أو الهيئات التنظيمية المعترف بها دوليًا " في المرتبة الأولى بانحراف معياري قيمته (0.661).
- وجاءت الفقرة " هناك توافقًا بين التشريعات الليبية والممارسات الدولية في مجال المحاسبة والتدقيق " في المرتبة الثانية بانحراف معياري قيمته (0.664).
- كما كانت الفقرة " أن المحاسبين في ليبيا يواجهون تحديات في التزامهم بالمعايير المهنية بسبب غياب التنظيم الكافي " في المرتبة الثالثة بانحراف معياري قيمته (0.694).
- وكانت الفقرة " أن الجهات التنظيمية في ليبيا تراقب بشكل كافٍ تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف " في المرتبة الرابعة بمتوسط مرجح قيمته (4.23).
- وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة "هناك تعاون كافٍ بين المصارف الليبية والهيئات المهنية في مجال المحاسبة لضمان تطبيق المعايير الدولية "بمتوسط مرجح قيمته (4.16).
- وجاءت الفقرة " توجد قوانين وتشريعات محاسبية محلية تدعم تنفيذ معايير المحاسبة الدولية في المصارف الليبية " في المرتبة الاخيرة بمتوسط مرجح قيمته (4.09).

جدول (10): نتائج المحور الثالث – معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي.

العبارة	درجة الموافقة										الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %			
أن الظروف الاقتصادية الحالية في ليبيا تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف	39	39.0	49	49.0	7	7.0	5	5.0	0	0	4.22	0.786	1
تؤثر مشاكل السيولة المالية في المصارف الليبية على قدرتها على تطبيق معايير المحاسبة الدولية	32	32.0	41	41.0	17	17.0	10	10.0	0	0	3.95	0.947	6
تساهم التحديات الاقتصادية في ضعف القدرة على تدريب الكوادر المحاسبية بشكل	32	32.0	51	51.0	8	8.0	8	8.0	1	1.0	4.05	0.903	3

كافٍ في المصارف													
أن القوانين الاقتصادية الحالية في ليبيا تساهم في زيادة التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة	27	27.0	54	54.0	14	14.0	5	5.0	0	0	4.03	0.784	4
تواجه الشركات صعوبة في الحفاظ على سجلات محاسبية دقيقة بسبب المشاكل الاقتصادية مثل التضخم	31	31.0	48	48.0	14	14.0	7	7.0	0	0	4.03	0.858	5
أن عدم الاستقرار السياسي في ليبيا يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي ويؤثر بشكل سلبي على مهنة المحاسبة	36	36.0	53	53.0	7	7.0	4	4.0	0	0	4.21	0.743	2

المحور الثالث: معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي

التعليـــق:

- من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، يتبين أن الوسط المرجح للإجابات على فقرات المحور الثالث يتراوح بين (3.95-4.22)، وأن كل النتائج كانت إيجابية.
- ويتبين من الجدول أن العبارات التي تقيس محور معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي قد جاءت بالترتيب التنازلي التالي:
- جاءت الفقرة " أن الظروف الاقتصادية الحالية في ليبيا تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف " في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح قيمته (4.22).
- وجاءت الفقرة " أن عدم الاستقرار السياسي في ليبيا يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي ويؤثر بشكل سلبي على مهنة المحاسبة " في المرتبة الثانية بمتوسط مرجح قيمته (4.21).
- كما كانت الفقرة " تساهم التحديات الاقتصادية في ضعف القدرة على تدريب الكوادر المحاسبية بشكل كافٍ في المصارف " في المرتبة الثالثة بمتوسط مرجح قيمته (4.05).
- وكانت الفقرة " أن القوانين الاقتصادية الحالية في ليبيا تساهم في زيادة التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة " في المرتبة الرابعة بانحراف معياري قيمته (0.784).
- وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة " تواجه الشركات صعوبة في الحفاظ على سجلات محاسبية دقيقة بسبب المشاكل الاقتصادية مثل التضخم " بانحراف معياري قيمته (0.858).

- وجاءت الفقرة " تؤثر مشاكل السيولة المالية في المصارف الليبية على قدرتها على تطبيق معايير المحاسبة الدولية" في المرتبة الاخيرة بمتوسط مرجح قيمته (3.95)

المحور الرابع: معوقات تتعلق بالوضع السياسي

جدول (11): نتائج المحور الرابع – معوقات تتعلق بالوضع السياسي.

العبارة	درجة الموافقة										الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %			
تؤثر الأوضاع السياسية في ليبيا على استقرار قطاع المصارف التجارية	40	40.0	53	53.0	5	5.0	2	2.0	0	0	4.31	0.662	1
تساهم التغيرات السياسية في تعطيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف	36	36.0	52.0	52.0	8	8.0	4	4.0	0	0	4.20	0.752	6
ان النزاع السياسي في ليبيا يؤثر سلبًا على بيئة الأعمال، وبالتالي على مهنة المحاسبة	42	42.0	48	48.0	7	7.0	3	3.0	0	0	4.26	0.760	4
أن تعدد الحكومات والسلطات في ليبيا يشكل تحديًا أمام تطبيق القوانين واللوائح المحاسبية بشكل فعال	42	42.0	48	48.0	7	7.0	3	3.0	0	0	4.26	0.729	3
أن عدم وضوح السياسات الحكومية في ليبيا يعيق المصارف من تنفيذ استراتيجيات محاسبية فعالة	39	39.0	51	51.0	7	7.0	3	3.0	0	0	4.26	0.719	2

أن عدم استقرار النظام السياسي في ليبيا يعوق تقدم مهنة المحاسبة في مجال الامتثال الدولي للمعايير المحاسبية	37	37.0	51	51.0	9	9.0	3	3.0	0	0	4.22	0.733	5

التعليـــق:

- من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، يتبين أن الوسط المرجح للإجابات على فقرات محور الرابع يتراوح بين (4.31-4.20)، وأن كل النتائج كانت إيجابية.
- ويتبين من الجدول أن العبارات التي تقيس محور معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي قد جاءت بالترتيب التنازلي التالي:
- جاءت الفقرة " تؤثر الأوضاع السياسية في ليبيا على استقرار قطاع المصارف التجارية " في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح قيمته (4.31).
- وجاءت الفقرة " أن عدم وضوح السياسات الحكومية في ليبيا يعيق المصارف من تنفيذ استراتيجيات محاسبية فعالة " في المرتبة الثانية بانحراف معياري قيمته (0.719).
- كما كانت الفقرة " أن تعدد الحكومات والسلطات في ليبيا يشكل تحديًا أمام تطبيق القوانين واللوائح المحاسبية بشكل فعال " في المرتبة الثالثة بانحراف معياري قيمته (0.729).
- وكانت الفقرة " ان النزاع السياسي في ليبيا يؤثر سلبًا على بيئة الأعمال، وبالتالي على مهنة المحاسبة" في المرتبة الرابعة بانحراف معياري قيمته (0.760).
- وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة " أن عدم استقرار النظام السياسي في ليبيا يعوق تقدم مهنة المحاسبة في مجال الامتثال الدولي للمعايير المحاسبية " بمتوسط مرجح قيمته (4.22).
- وجاءت الفقرة "تساهم التغيرات السياسية في تعطيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف" في المرتبة الاخيرة بمتوسط مرجح قيمته (4.20) .

اختبار فروض الدراسة:

الفرضية الأولي:

H_O: لا توجد معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

H1: توجد معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

جدول (12): اختبار الفرضية الأولى (معوقات التعليم المحاسبي) باستخدام اختبار ذي الحدين (Binomial Test).

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
	Group 1	<= 3	2	.02	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	98	.98		
	Total		100	1.00		
a. Based on Z Approximation.						

أقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية. Sig) بما أن قيمة 0.000^{a} القيمة الاحتمالية :(
وهذ يعني وجود معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

الفرضية الثانية

H_O: لا توجد معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

H1: توجد معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

جدول (13): اختبار الفرضية الثانية (معوقات تنظيم مهنة المحاسبة) باستخدام اختبار ذي الحدين (Binomial Test).

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
	Group1	<= 3	3	.03	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	97	.97		
	Total		100	1.00		
a. Based on Z Approximation.						

أقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية. Sig) بما أن قيمة 0.000^{a} القيمة الاحتمالية :(
وهذا يدل على إنه توجد معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

الفرضية الثالثة:

H_O: لا توجد معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

H1: توجد معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

جدول (14): اختبار الفرضية الثالثة (معوقات الوضع الاقتصادي) باستخدام اختبار ذي الحدين (Binomial Test).

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
	Group 1	<= 3	4	.04	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	96	.96		
	Total		100	1.00		
a. Based on Z Approximation.						

أقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية. Sig) بما أن قيمة 0.000^{a} القيمة الاحتمالية :(

وهذا يعني أنه توجد معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

الفرضية الرابعة:

H_O: لا توجد معوقات تتعلق بالوضع السياسي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

H1: توجد معوقات تتعلق بالوضع السياسي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

جدول (15): اختبار الفرضية الرابعة (معوقات الوضع السياسي) باستخدام اختبار ذي الحدين (Binomial Test).

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
4م	Group 1	<= 3	1	.01	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	99	.99		
	Total		100	1.00		
a. Based on Z Approximation.						

أقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية. Sig) بما أن قيمة 0.000^{a} القيمة الاحتمالية :(

وهذا يعني أنه توجد معوقات تتعلق بالوضع السياسي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

رابعا: النتائج والتوصيات:

4.1 نتائج الدراسة:

1- توجد معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
2- توجد معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
3- توجد معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
4- توجد معوقات تتعلق بالوضع السياسي تؤدي إلى عدم التوافق الكلي للتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

4.2 التوصيات:

1 - تنظيم دورات تدريبية مكثفة للعاملين في القطاع المصرفي حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم(1) .

2 - العمل على تعديل دليل الحوكمة الليبي ليتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، بما يضمن التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية.

3 - فرض رقابة صارمة من قبل الجهات التنظيمية مثل مصرف ليبيا المركزي لضمان التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(1) .

4 - إدراج المعايير الدولية في المناهج الدراسية البرامج المحاسبة في الجامعات الليبية، لتأهيل جيل جديد من المحاسبين القادرين على تطبيق هذه المعايير بفعالية.
5 - اعتماد أنظمة محاسبية حديثة تساعد في إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية، مما يسهم في تحسين دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

1. الكتب

1- أبو زيد، محمد المبروك (2005)، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 4.
2-أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح (2012)، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
3- حنان، رضوان (2001)، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة ودار العلمية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولي.
4-عبد القادر، محسن بابقي (2013)، المحاسبة الدولية، منشورات لجامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الطبعة الأولي.
5-العامري، سعود (2020)، "المحاسبة الدولية"، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
6- كبلان، معتز، نظرية المحاسبة بين التنظير والتطبيق (2020)، دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ليبيا، طبعة 1.

2. الدوريات والمجلات

1 - أحمد، محمد عزام (2022)، "انعكاسات الإفصاح السردي على جودة الأرباح المحاسبية"، مجلة البحوث المالية، مجلد 23، العدد 1.
2 - إلهام، عطاوي، ونسرين، نواله، شهرزاد، نوار، (2022)، "دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، ص 373-386.
3 - أنديه، خالد، وحسين، فوائد (2014)، "مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المنشورة بموقع سوق المال الليبي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)". مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 6. جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
4 - رينوبة، الأخضر وهواري، كلثوم (2021)، "دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل المحتوي الإعلامي للكشوف المالية"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 4، العدد 2، صفحة 142-163، جامعة غرداية، الجزائر.
5 - زاقوب، علي، المغربي، الشريف (2024) " مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ". مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد (2) العدد (4)،2024.
6 - زيود، لطيف، والرضا، عقبة، لايقه، رولا، (2006)، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (28) العدد (2)، 2006.
7 - صورية، كحول (2017)، "دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، المجلد 1، العدد2، ص 467-481.
8 - مهلهل، عبدالله، والتائب، علي، عبدالكريم، إبراهيم، (2017)، "الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها وأثر ذلك على جودة محتوي المعلوماتي لها دراسة

تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"، مجلة جامعة سرت العلمية، العلوم الإنسانية، مجلد (7)، العدد (2)،2017م.

3.الرسائل والاطروحات:

1 - الحصادي، سامي (2008)، "التعرف فيما إذا كان المحاسبون الليبيون يتوفر لديهم التأهيل العلمي والعملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من عدمه"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

2 - الديباني، فائز (2013)، "مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير منشورة. بكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، لبيبا.

3 - إيمان، صحراوي (2020)، "أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر، "أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4 - الزمار، محمود علي (2015)، "مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية"، رسالة ماجستير منشورة. كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

5 - العكر، معتز برهان (2010)، "أثر مستوي الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

6 - عاشور، عثمان (2008)، "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

7 - سارة، فايد، مباركة، حليتيم (2022)، "دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل الإفصاح المحاسبي"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

8 - سليمان، رزيق ،البشير، رزيق، شمس الدين، رياب، تقي الدين، فناق (2022)، "الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين جودة المعلومات المالية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

9 - شاهين، علي عبدالله (2010)، "أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

10 - عبدالطيف، شادو (2014)، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية" رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

11 - لايقة، رولا كاسر (2007)، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار"، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

12 - لبني، بن زاف (2019)، "دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

4. المراجع الإنجليزية:

Faraj & El-Firjani 2014 "Challenges Facing IASs/IFRS Implementation by Libyan Listed Companies" Universal Journal of Accounting and Finance 2(3): 57-63, 2014 https://doi.org/10.1080/00014788.2018.1470138.

Ezaldeen Mohammed Amhimmid, & Faraj Boudia Ail. (2025). The characteristics of accounting information and its impact on the quality of financial reports in Libyan commercial banks: A field study on commercial banks operating in the city of Tarhuna. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, *1*(4), 846–865. https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.366

Salem Najeb Abdul Salam Hussein. (2025). The Readiness of Libyan Commercial Banks to Implement International Financial Reporting Standard (IFRS) 18: A Case Study of the National Commercial Bank in Al-Bayda City. Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1(4), 783–798. https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.354

Fawzi Abdulkarim Miftah Al-Sadiq. (2026). Analysis of the Efficiency of the Treasury Single Account System in Libya: An Evaluation Study of the Performance of Banking Data Entry in Government Entities During the Period (August 2025 – January 2026). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2(2), 189–209. https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i2.507

Awatif Faraj Al-Khabouli. (2026). Analysis of obstacles affecting the efficiency and effectiveness of accounting performance: A field study at the Audit Bureau and its application to the Tourism Information and Documentation Center – Tripoli. Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2(2), 115–141. https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i2.511

Ali Mohammed Alwaer. (2025). The Impact of Digital Transformation in Libyan Government Institutions on the Performance of Internal Auditing An Applied Study on the Ministry of Interior. Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1(4), 831–845. https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.365

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.